جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة المستقبل

كلية العلوم الادارية / قسم المحاسبة

﴿ الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المعاملات التجارية ودوره في تعزيز الشفافية والاستدامة القانونية ﴾

بحث مقدم الى

مجلس قسم المحاسبة / كلية العلوم الإدارية في جامعة المستقبل وهو جزء من متطلبات نيل الشهادة البكالوريوس في علوم المحاسبة

تقدم به الطلبة:

فاطمة عامر عبد الكاظم

بنين شريف عطية لفته

إشراف

م.م زيد حسنين عبد الأمير

1447 هـ

2026م

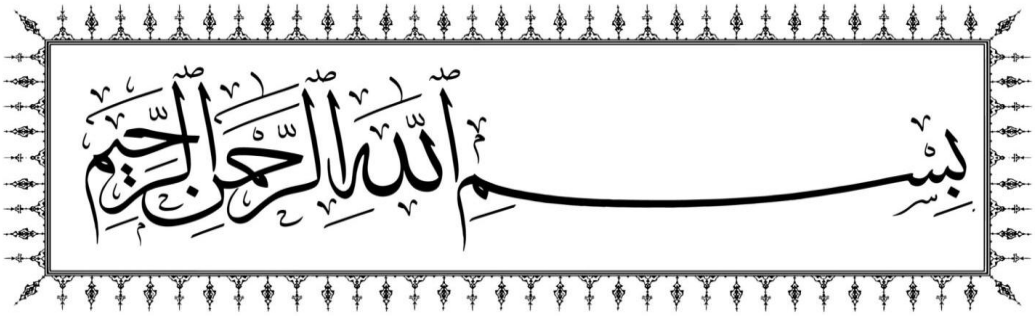

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ۚ وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ ﴾

﴿ صَدَقَ اللهُ العَلِيُّ العَظِيمُ ﴾

(سورة البقرة - من الآية ٢٨٢)

الإهداء

الحمدُ لله حباً، وشكراً، وامتناناً على البدء والختام، (وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ).

لم تكن الرحلةُ قصيرةً ولا الطريقُ محفوفاً بالتسهيلات، لكنني فعلتها بفضل الله الذي يسّر البدايات وبلّغنا النهايات بكرمه، وها أنا أختم بحث تخرجي بكل همة ونشاط، مُهدياً هذا الجهد المتواضع:

إلى من منحاني روح الحياة وأضاءا لي عتمة الدنيا، إلى من كانا سبباً في وجودي بعد الله وسنداً لا عمر له، إلى من غرسا فيّ حب العلم والتعلم، ويغمراني بدعواتهما الصادقة التي كانت وقوداً لهمتي.. إلى والديّ العزيزين حفظهما الله وأدامهما ذخراً وسنداً لي .

"إلى الأرواح الطاهرة التي حلقت في سماء المجد، إلى شهداء العراق الأبرار الذين ضحوا بدمائهم الزكية من أجل أن نحيا بسلام، فلولا تضحياتهم لما كنا هنا اليوم، ولما اكتملت لنا فرحة ولا استقام لنا علم".

الى من كان لي سنداً وقوه بعد الله أخي وحيدي

"إلى أخواتي، معكن كل شيء أجمل والطريق أصبح أسهل الى صديقاتي ورفيقه الدرب الى كل القلوب الذي ذكرتني ودعت لي وتمنت لي كل خير أهديكم ثمرة نجاحي وتخرجي

شكر وتقدير

الحمد لله العظيم الأكرم، الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، عزيز الثناء، جليل العطاء، ربنا لا نحصي ثناءً عليك، أنت كما أثنيت على نفسك، والصلاة والسلام على النبي المعلم، الذي أوصانا بالشكر، وعلمنا البر، وزين بالإسلام أخلاقنا، فجزاه الله عنا خير الجزاء.

وأتقدم بالشكر الجزيل أولاً إلى النجم الذي أهتدي به "والدي"، والنور الذي يضيء دربي "أمي"، لدعائهما ورضاهما، وليت شكري يفي جامعتي التي أحببت عطاءها، ممثلة بجميع موظفيها، ولأستاذي الفاضل الأستاذ
"زيد حسنين عبد الامير" الذي أشرف على إخراج هذا العمل من غير سأم أو ملل، فكان للعطاء قريناً.

وإلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرين، لتفضلهم بالموافقة على مناقشة هذه الرسالة، وإلى كل من قدم لي خدمة لإنجاز هذا البحث من أساتذة محكمين ومشاركين في تحليل محتوى الرسالة، فقدموا توصيات مفيدة.
وأخيراً شكري الخالص لكل من أحبني وخصني يوماً بدعائه.

فجزا الله الجميع كل خير،،،

ولهم جميعاً وافر الاحترام والتقدير...

الفقرة	رقم الصفحة
اية من القرآن الكريم	
الاهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
قائمة المحتويات	ج-د
الملخص	ه
المقدمة	1
الفصل الأول: المبحث الأول منهجية البحث	2
مشكلة البحث	2
أهمية البحث	3
أهداف البحث	3
فرضيات البحث	4
منهجية البحث	4
حدود البحث	4
مجتمع وعينة البحث	5
المبحث الثاني : الدراسات السابقة	6
الدراسات المحلية(العراقية)	6
الدراسات العربية والأجنبية	7
التعقيب على الدراسات السابقة وعلاقتها بالبحث الحالي	9
الفصل الثاني: (الإطار النظري)	10
المبحث الأول: الإفصاح المحاسبي عن المعاملات التجارية	10
أولا:مفهوم الافصاح المحاسبي	10
ثانيا: أنواع الإفصاح المحاسبي	11
ثالثا : اهداف واهمية الإفصاح المحاسبي	12
رابعا:متطلبات ومعايير الإفصاح المحاسبي في البيئة العراقية	13
المبحث الثاني: الشفافية والاستدامة القانونية	15
المطلب الأول: أولا: مفهوم الشفافية	15
ثانيا : اهداف واهمية الشفافية	17

المطلب الثاني: أولا: مفهوم الاستدامة القانونية	19
ثانياً: أهداف واهمية الاستدامة القانونية	20
المبحث الثالث: العلاقة التفاعلية بين متغيرات البحث	22
المطلب الأول أثر الإفصاح المحاسبي في تعزيز الشفافية	22
المطلب الثاني: دور الشفافية في تحقيق الاستدامة القانونية	23
المطلب الثالث: النموذج المفاهيمي المقترح للعلاقة بين المتغيرات	24
الفصل الثالث: الجانب التطبيقي وتحليل النتائج	25
المبحث الأول: إطار الدراسة التطبيقية والمنهجية	25
عينة البحث (مصرف بغداد)	25
أداة الدراسة (قائمة الفحص)	26
المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج عينة البحث	29
تفريغ نتائج قائمة الفحص	29
تحليل مستويات الإفصاح والشفافية والاستدامة القانونية	30
المبحث الثالث: اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج	32
قياس علاقة الأثر واختبار الفرضيات	32
مناقشة النتائج النهائية	33
الفصل الرابع: الاستنتاجات والتوصيات	35
المبحث الأول: الاستنتاجات	35
المبحث الثاني: التوصيات	36
الخاتمة	37
المصادر بالعربي والانكليزي	38
Abstraect	

ملخص:

هدف هذا البحث إلى بيان أثر الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن **المعاملات التجارية** في تعزيز مستويات الشفافية المعلوماتية وتحقيق الاستدامة القانونية، بالتطبيق على مصرف بغداد لعام (٢٠٢٣). تكمن مشكلة البحث في التساؤل عن مدى مساهمة دقة الإفصاح عن العمليات والصفقات التجارية في توفير حصانة قانونية للمصرف ضد مخاطر العقوبات أو شبهات الامتثال.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، والمنهج التطبيقي باستخدام أداة (قائمة الفحص - Checklist) المكونة من (١٥) بنداً لفحص التقارير السنوية. وأظهرت النتائج أن مصرف بغداد حقق نسبة التزام إجمالية بلغت (**٩٣.٣%**)، مما يعكس انضباطاً عالياً في الإفصاح عن معاملاته المالية والتجارية وفقاً للقوانين النافذة (مثل قانون البنك المركزي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤، وقانون مكافحة غسل الأموال رقم ٣٩ لسنة ٢٠١٥).

وخلص البحث إلى أن الاستدامة القانونية هي نتيجة مباشرة للالتزام بمعايير الإبلاغ المالي؛ حيث حقق المصرف التزاماً كاملاً بنسبة (**١٠٠%**) في محوري الإفصاح والامتثال القانوني، بينما رصدت الدراسة فجوة طفيفة في "الشفافية التطلعية" بلغت (**٨٠%**) نتيجة التحفظ في الإفصاح عن الأحداث اللاحقة والخطط المستقبلية المرتبطة بالنشاط التجاري. وأوصى البحث بضرورة تطوير قنوات الإفصاح الرقمي لضمان تدفق المعلومات التجارية للمستفيدين بدقة ولحظية.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي، المعاملات التجارية، الشفافية المعلوماتية، الاستدامة القانونية، مصرف بغداد.

مقدمة البحث

يعد الإفصاح المحاسبي عن المعاملات التجارية متطلباً جوهرياً لضمان موثوقية المعلومات الواردة في القوائم المالية، حيث يساهم الالتزام بالمعايير المحاسبية في توفير بيانات دقيقة تعكس الواقع الاقتصادي الفعلي للمنشأة.

وتبرز أهمية هذا الإفصاح في قدرته على تعزيز مستويات الشفافية من خلال تقليص الفجوة المعلوماتية بين الإدارة وأصحاب المصلحة، مما يحد من مخاطر التلاعب المالي وتضارب المصالح.

وبالتوازي مع ذلك، يشكل الإفصاح الدقيق ركيزة أساسية لتحقيق الاستدامة القانونية، كونه يضمن امتثال الشركات للتشريعات والأنظمة المنظمة للعمل التجاري، ويحميها من التبعات القضائية والمخاطر الرقابية، مما يؤمن بيئة استثمارية مستقرة تدعم استمرارية المنظمة ونموها في سوق يتسم بالمنافسة والمساءلة.

((الفصل الأول))

المبحث الأول: منهجية البحث

١-١ مشكلة البحث:

تواجه العديد من الوحدات الاقتصادية، ولا سيما المصارف، تحديات تتعلق بمدى كفاية وجودة **الإفصاح المحاسبي** عن معاملاتها المالية، مما قد يؤدي إلى ضعف في مستويات **الشفافية** وتعريض المصرف لمخاطر رقابية تهدد بقاءه. وتتجلى مشكلة البحث في قصور مستويات **الإفصاح المحاسبي** عن تلبية متطلبات الحصانة القانونية في البيئة العراقية، وبناءً عليه تتمحور المشكلة في **التساؤل الرئيس** الآتي:

(ما هو أثر الإفصاح المحاسبي والشفافية في تحقيق الاستدامة القانونية لـ مصرف بغداد؟)

ويتفرع عن هذا التساؤل الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما مدى التزام مصرف بغداد بمتطلبات **الإفصاح المحاسبي** عن معاملاته التجارية في القوائم المالية الأساسية؟
- هل يساهم هذا الالتزام بـ **الإفصاح المحاسبي** في رفع مستوى **الشفافية** بما يخدم المستفيدين الخارجيين؟
- كيف ينعكس **الإفصاح المحاسبي** و**الشفافية** على تحقيق **الاستدامة القانونية** لـ مصرف بغداد وحمايته من العقوبات والجزاءات الرقابية؟

١-٢ أهمية البحث:

تستمد الدراسة أهميتها من محورين أساسيين:

- **الأهمية العلمية:** تقديم إطار نظري يربط بين **الإفصاح المحاسبي** كمتغير مستقل وبين **الاستدامة القانونية** كمتغير تابع مع بيان دور **الشفافية** كمتغير وسيط، وهو مفهوم حديث يحتاج إلى تأصيل في الفكر المحاسبي العراقي.
- **الأهمية التطبيقية:** توفير أداة قياس إجرائية (قائمة فحص) تخدم المصارف والجهات الرقابية في تقييم جودة **الإفصاح المحاسبي**، مما يساهم في تعزيز **الشفافية** وتقليل النزاعات القضائية لـ مصرف بغداد بما يضمن **استدامته القانونية**.

١-٣ أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الميدانية الآتية:

- قياس مستوى **الإفصاح المحاسبي** الفعلي في القوائم المالية لـ مصرف بغداد باستخدام أداة قائمة الفحص.
- تحليل العلاقة بين جودة **الإفصاح المحاسبي** وبين تعزيز مستويات **الشفافية** في البيئة المصرفية العراقية.
- إثبات الدور الوقائي لـ **الإفصاح المحاسبي** و**الشفافية** في ضمان **الاستدامة القانونية** لـ مصرف بغداد من خلال الامتثال للضوابط والتشريعات النافذة.

١-٤ فرضيات البحث:

ينطلق البحث من فرضية رئيسة مفادها: **(يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي والشفافية في تحقيق الاستدامة القانونية لـ مصرف بغداد)**، وينبثق عنها الفرضيات الآتية:

- **الفرضية الأولى:** إن التزام مصرف بغداد بمتطلبات **الإفصاح المحاسبي** في القوائم المالية الأساسية يؤدي إلى تعزيز مستويات **الشفافية** المعلوماتية للمستفيدين.
- **الفرضية الثانية:** إن جودة **الإفصاح المحاسبي** عن السياسات والعمليات المالية تساهم في تحقيق **الاستدامة القانونية** عبر الحد من المخاطر والجزاءات الرقابية.
- **الفرضية الثالثة:** تعمل **الشفافية** كمتغير وسيط في تدعيم العلاقة الأثرية بين **الإفصاح المحاسبي** الرصين وبين ضمان **الاستدامة القانونية** للمصرف عينة البحث.

١-٥ منهجية البحث:

لتحقيق أهداف البحث واختبار فرضياته، تم اعتماد المنهج المتكامل الآتي:

- **المنهج الوصفي التحليلي:** في الجانب النظري، لتوصيف وتحليل مفاهيم **الإفصاح المحاسبي** و**الشفافية** وتأصيل مفهوم **الاستدامة القانونية** في البيئة العراقية.
- **منهج دراسة الحالة (الجانب التطبيقي):** باستخدام أداة (قائمة الفحص) المصممة وفق معايير الإفصاح والتشريعات العراقية، لتطبيقها على التقارير المالية لـ مصرف بغداد واستخراج النتائج الرقمية.

١-٦ حدود البحث:

- **الحدود الموضوعية:** تقتصر الدراسة على المتغير المستقل (**الإفصاح المحاسبي**)، والمتغير الوسيط (**الشفافية**)، والمتغير التابع (**الاستدامة القانونية**).
- **الحدود المكانية:** القطاع المالي العراقي، وتحديداً المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية (**مصرف بغداد**).
- **الحدود الزمانية:** تقتصر الدراسة التطبيقية على فحص وتحليل القوائم المالية السنوية لـ مصرف بغداد لعام (**٢٠٢٣**) كأحدث سنة مالية مكتملة ومعتمدة.

١-٧ مجتمع وعينة البحث:

- **مجتمع البحث:** يتمثل مجتمع البحث في جميع المصارف التجارية والخاصة المسجلة في العراق والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
- **عينة البحث:** تم اختيار (**مصرف بغداد**) كعينة قصدية للدراسة؛ وذلك لتوفر تقاريره المالية والرقابية المنشورة لعام ٢٠٢٣، ولأهمية مركزه المالي الذي يسمح بقياس أثر **الإفصاح المحاسبي** و**الشفافية** في **استدامته القانونية**.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

٢-١ الدراسات المحلية (العراقية)

١.دراسة (عليوي، 2016)

- **الباحث:** هدى أمين عليوي.
- **عنوان البحث:** قياس درجة الشفافية في الإفصاح المحاسبي للشركات الصناعية العراقية المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية والتوقعات المستقبلية لها.
- **بيانات النشر:** المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة كربلاء، المجلد (21)، العدد (74)، سنة 2016.
- **هدف الدراسة:** قياس مستوى التزام الشركات بمعايير الشفافية في الإفصاح المحاسبي وبيان أثره في دقة التوقعات المستقبلية للأداء المالي.
- **ملخص البحث:** تناولت الدراسة واقع الشفافية في التقارير المالية للشركات الصناعية، وركزت على تحليل مدى وضوح المعلومات المحاسبية المنشورة وقدرتها على عكس الأداء الفعلي.
- **النتائج: توصلت الدراسة إلى** أن الإفصاح عن المعلومات المستقبلية يعزز بشكل كبير من ثقة المستثمرين وكفاءة السوق المالي، مع وجود تفاوت ملحوظ في مستويات الشفافية بين الشركات.

٢. دراسة (الزبيدي، 2021)

- **الباحث:** غني دحام الزبيدي.
- **عنوان البحث:** أثر الإفصاح المحاسبي في تحقيق الاستدامة القانونية للوحدات الاقتصادية: دراسة تطبيقية في بيئة الأعمال العراقية.
- **بيانات النشر:** مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، المجلد (31)، العدد (4)، سنة 2021.
- **هدف الدراسة:** توضيح دور الإفصاح المحاسبي كأداة وقائية تحقق الأمان التشريعي والاستدامة القانونية للشركات في العراق.
- **ملخص البحث:** بحثت الدراسة في كيفية تحول الإفصاح من مجرد إجراء محاسبي إلى وسيلة قانونية تحمي الشركة من المخاطر التشريعية والنزاعات القضائية.
- **النتائج: توصلت الدراسة إلى** أن الالتزام بمتطلبات الإفصاح يحصن المركز القانوني للشركة، ويحد من احتمالات التعرض لغرامات مالية أو عقوبات رقابية، مما يضمن استدامتها.

٣. دراسة (محمد وآخرون، 2025)

- **الباحثون:** لمى خليل محمد، انعام عادل حميد، محمد عبدالله محمود.
- **عنوان البحث:** أثر الإفصاح المحاسبي عن معلومات الاستدامة في عدم تماثل المعلومات: دراسة تطبيقية في الشركات المسجلة بسوق العراق للأوراق المالية.
- **بيانات النشر:** مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد (64)، العدد (138)، سنة 2025.
- **هدف الدراسة:** تحليل العلاقة بين جودة الإفصاح عن أبعاد الاستدامة وبين الحد من احتكار المعلومات وتوفيرها بشفافية.
- **ملخص البحث:** تناولت الدراسة فجوة المعلومات بين الإدارة والمساهمين وكيف يساهم الإفصاح الشامل في سد هذه الفجوة في البيئة المالية العراقية.
- **النتائج: توصلت الدراسة إلى** أن تبني معايير الإفصاح الشامل يسهم في الحد من "الضبابية المعلوماتية"، مما يؤدي إلى رفع جودة الإبلاغ المالي وتعزيز الثقة بالوحدة الاقتصادية.

٢-٢ الدراسات العربية والأجنبية

٤. دراسة (حمدان، 2020) - السعودية

- **الباحثة:** سارة بنت حمدان.
- **عنوان البحث:** أثر الإفصاح عن الشفافية والحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السعودية.
- **بيانات النشر:** مجلة البحوث المحاسبية، جامعة الملك سعود، المجلد (40)، العدد (2)، سنة 2020.
- **هدف الدراسة:** تبيان دور الشفافية الناتجة عن الإفصاح السليم في تحسين البيئة الرقابية ومنع الانحرافات القانونية والمالية.
- **ملخص البحث:** فحصت الباحثة آليات الحوكمة وكيف يساهم الإفصاح الشفاف في تضييق الخناق على ممارسات الفساد المالي والإداري.
- **النتائج: توصلت الدراسة إلى** أن الشفافية العالية في الإفصاح المالي هي أقوى أداة وقائية تضمن امتثال الشركات للأنظمة والقوانين وتمنع الوقوع في المخالفات القانونية.

٥. دراسة (Watson, 2022 & Richardson) - أجنبية

- **الباحثون:** Watson, S & .Richardson, J.
- **عنوان البحث:** الشفافية المؤسسية، الإفصاح المحاسبي، والاستدامة القانونية.
- **بيانات النشر:** Journal of Business Ethics and Compliance, Vol. 38, No. 4, 2022.
- **هدف الدراسة:** تحليل أثر الوضوح المعلوماتي كأداة لتحقيق الامتثال التشريعي الطويل الأمد وخفض تكاليف النزاعات القانونية.
- **ملخص البحث:** بحثت الدراسة في أثر جودة الإفصاح على الاستقرار القانوني للشركات العالمية وتفادي الغرامات الناتجة عن نقص الشفافية.
- **النتائج: توصلت الدراسة إلى** أن الشركات التي تعتمد مستويات عالية من الإفصاح تنخفض لديها احتمالات التعرض لمخالفات قانونية أو غرامات تنظيمية بنسبة تصل إلى 30%.

٦. دراسة (عبد السلام، 2023) - مصر

- **الباحث:** محمد محمود عبد السلام.
- **عنوان البحث:** دور الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الاستدامة في تعزيز الثقة في التقارير المالية.
- **بيانات النشر:** المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، المجلد (14)، العدد (1)، سنة 2023.
- **هدف الدراسة:** قياس مساهمة إفصاحات الاستدامة في بناء جسور الثقة وتقليل فجوة المعلومات بين الإدارة والمساهمين.
- **ملخص البحث:** اختبرت الدراسة أثر الإفصاح عن المخاطر (البيئية والقانونية) في تعزيز موثوقية التقارير المالية في بيئة البورصة المصرية.
- **النتائج: توصلت الدراسة إلى** أن الإفصاح الشفاف والدقيق عن المخاطر المحتملة يزيد من موثوقية التقارير ويقلل بشكل مباشر من فرص تعرض الشركة للمساءلة القانونية.

٢-٣ التعقيب على الدراسات السابقة وعلاقتها بالبحث الحالي

بعد استعراض الدراسات المحلية والعربية والأجنبية التي تناولت متغيرات البحث، يمكن بلورة التعقيب العلمي الآتي:

١. من حيث أوجه الاستفادة:

ساهمت الدراسات السابقة في إثراء البحث الحالي من خلال توفير قاعدة بيانات معرفية حول المتطلبات المعيارية لـ **الإفصاح المحاسبي**، وكيفية قياس مستويات **الشفافية** في التقارير المالية. كما ساعدت في تحديد المنهجية العلمية الأنسب وتصميم أداة الدراسة (قائمة الفحص) بما يتلائم مع البيئة المصرفية العراقية، فضلاً عن الاسترشاد بالنتائج التي توصلت إليها تلك الدراسات في صياغة فرضيات البحث وتفسير العلاقات الارتباطية بين المتغيرات.

٢. من حيث الفجوة البحثية وتميز البحث الحالي:

على الرغم من سعة الطرح في الدراسات السابقة حول **الإفصاح المحاسبي** وعلاقته بالشفافية، إلا أنه يمكن تشخيص فجوة بحثية واضحة في ندرة الدراسات التي ربطت هذه المتغيرات بـ **الاستدامة القانونية** للمصارف كهدف نهائي يحميها من المخاطر الرقابية والنزاعات القضائية. ويتميز البحث الحالي عن سابقيه بالآتي:

- **التفرد في المتغير التابع:** التركيز على مفهوم **الاستدامة القانونية** كأحد مخرجات جودة الإبلاغ المالي، وهو مفهوم لم يتم تناوله بعمق كافٍ في الدراسات المحاسبية المحلية.
- **الواقعية الزمانية والمكانية:** تطبيق الدراسة على **مصرف بغداد** استناداً إلى أحدث بيانات مالية منشورة لعام (٢٠٢٣)، مما يوفر نتائج تعكس واقع الامتثال الفعلي للقوانين والأنظمة النافذة في الوقت الراهن.
- **الدور الوسيط:** إبراز دور **الشفافية** كحلقة وصل تفاعلية تضمن انتقال أثر **الإفصاح المحاسبي** الرصين لتحقيق الحصانة و**الاستدامة القانونية** للوحدة الاقتصادية.

المبحث الأول: الإفصاح المحاسبي عن المعاملات التجارية

يُعد الإفصاح المحاسبي الركيزة الأساسية للوحدات الاقتصادية، كونه الوسيلة الجوهرية لتوصيل المعلومات المالية والجوهرية إلى مستخدمي القوائم المالية. ويتم إعداد هذه القوائم وفقاً للمعايير المحاسبية المعتمدة والتي تشمل (قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التدفقات النقدية، وقائمة التغير في حقوق الملكية) إضافة إلى الإيضاحات والملاحظات المرفقة التي تفسر الأرقام الواردة فيها.

أولاً: مفهوم الإفصاح المحاسبي

لقد وردت عدة تعريفات للإفصاح تعكس أهميته العلمية والعملية في الفكر المحاسبي، ومنها:

- **تعريف (محمد وحسان، 2022، ص 333):** هو قيام الإدارة بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمؤسسة والتي تتضمنها التقارير المالية، بهدف مساعدة مستخدمي هذه المعلومات في فهم المركز المالي الحقيقي واتخاذ القرارات المناسبة.
- **تعريف (السعدي، 2021، ص 48):** هو عرض المعلومات المالية بشفافية ووضوح تام، وبما يجعلها ملائمة ومؤثرة في قرارات المستثمرين، مما يساهم في إزالة الغموض عن النشاط المالي للمؤسسة.

واستناداً إلى ما تقدم، يمكن تعريف الإفصاح المحاسبي إجرائياً بأنه: عملية إظهار شاملة ومنظمة للمعلومات المالية وغير المالية وفق المعايير المحاسبية المقبولة، بما يضمن الشفافية المعلوماتية ومنع التضليل، وصولاً إلى تعزيز الاستدامة القانونية للمصرف وحمايته من المخاطر.

تستنتج الباحثة (الجانب التحليلي):

أن الإفصاح المحاسبي لا يقتصر على كونه إجراءً تقنياً لعرض الأرقام، بل هو نظام اتصال استراتيجي متكامل يهدف إلى ردم فجوة الثقة بين إدارة المصرف وأصحاب المصالح. وتؤكد الباحثة أن قوة الإفصاح تكمن في قدرته على تحويل البيانات المحاسبية الصماء إلى معلومات ذات قيمة استشرافية تدعم استقرار القطاع المصرفي العراقي وتضمن حقوق جميع الأطراف من خلال الشفافية التامة.

ثانياً: أنواع الإفصاح المحاسبي

تعددت أنواع الإفصاح المحاسبي تبعاً لطبيعة المعلومات والحاجة إليها، وقد أشار الباحثون **(الجباوي والمسعودي، 2020، ص 430–431)** إلى مجموعة من الأنواع الرئيسة، وهي كما يأتي:

1. **الإفصاح الكامل:** يقصد به عرض جميع المعلومات المحاسبية الجوهرية التي تؤثر في القوائم المالية، والتي تُعد مصدراً أساسياً لاتخاذ القرارات. ولا يقتصر هذا النوع على البيانات التاريخية فقط، بل يمتد ليشمل الإفصاح عن الأحداث المستقبلية والمخاطر المتوقعة.
2. **الإفصاح الكافي:** يعتمد هذا النوع على توفير الحد الأدنى من المعلومات الضرورية التي تمنع تضليل مستخدمي التقارير المالية عند اتخاذ قراراتهم، ويركز على إعطاء فكرة واضحة عن وضع المؤسسة دون الدخول في تفاصيل ثانوية قد تشتت القارئ.
3. **الإفصاح العادل:** يركز هذا النوع على الجانب الأخلاقي والمهني في عرض البيانات، ويقصد به عرض المعلومات المحاسبية بصورة حيادية وبدون تحيز لأي طرف على حساب طرف آخر، مما يعزز مبادئ العدالة.
4. **الإفصاح الاختياري:** وهو الإفصاح عن معلومات إضافية لا تتطلبها المبادئ المحاسبية بشكل إلزامي، مثل الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية أو الأنشطة البيئية، مما يساهم في بناء ثقة الجمهور.

تستنتج الباحثة (الجانب التحليلي):

أن التنوع في أنواع الإفصاح يعكس مرونة النظام المحاسبي في تلبية احتياجات الأطراف المختلفة. وترى الباحثة أن المصارف التي تتبنى مفهوم "الإفصاح الاختياري" بجانب الإفصاح الكامل هي الأكثر قدرة على جذب الاستثمارات، لأنها تُظهر شفافية عالية تتجاوز المتطلبات القانونية الدنيا، مما يعزز من قيمتها السوقية ومركزها التنافسي.

ثالثاً: أهداف وأهمية الإفصاح المحاسبي

1. أهداف الإفصاح المحاسبي: (محمد وعمر، 2015، ص 356) و(عبد المالك، 2015، ص 14)

- تقديم معلومات دقيقة عن الانسياب والتدفقات النقدية الداخلية والخارجية (الحالية والمستقبلية).
- مساعدة المستثمرين في تقدير العائد المتوقع على الاستثمار وتقييم المخاطر المرتبطة به.
- تحديد العناصر التي لا يتم الاعتراف بها في صلب القوائم وتقديم مقاييس واضحة لها.
- عرض القوائم المالية للمستثمرين بصورة واضحة وشفافة تضمن عدم التضليل أو التلاعب.
- توفير معلومات جوهرية تمكن المستخدمين من إجراء مقارنات دقيقة بين السنوات المالية المختلفة.

2. أهمية الإفصاح المحاسبي: (محمد وعمر، 2016، ص 97)

- مساعدة المستخدمين على الاستفادة الكافية من الموارد الاقتصادية عبر الاعتماد على المعلومات المفصح عنها.
- الحد من مشاكل "عدم تماثل المعلومات" بين الإدارة داخل المؤسسة وبين الجهات الخارجية ذات العلاقة.
- المساهمة في تحديد أسعار الأسهم العادلة في الأسواق المالية، من خلال تقليل حالة عدم التأكد وجذب المدخرين للاستثمار نتيجة توفر المعلومات للجميع دون تحيز.

تستنتج الباحثة (الجانب التحليلي):

أن الأهداف والأهمية للإفصاح المحاسبي يشكلان معاً درع الحماية للمصرف والمستثمر على حد سواء. وتؤكد الباحثة أن الإفصاح الفعال يقلل من تكلفة الحصول على رأس المال ويحقق الاستقرار في أسعار الأسهم، مما يسهم في بناء نظام مالي قوي بعيد عن الهزات الاقتصادية الناتجة عن حجب المعلومات الجوهرية.

رابعاً: متطلبات ومعايير الإفصاح المحاسبي في البيئة العراقية

يُعد الإفصاح المحاسبي في البيئة العراقية من الموضوعات الجوهرية لتعزيز الشفافية والمساءلة، ويتأثر مستوى الإفصاح بعدة متطلبات ومعايير، وكما يأتي:

1. متطلبات الإفصاح المحاسبي في البيئة العراقية:

تتمثل هذه المتطلبات في مجموعة الضوابط والشروط التي يجب الالتزام بها **(الزبيدي، 2021، ص 18)**، ومن أبرزها:

- **الالتزام بالقوانين والتشريعات النافذة:** التقيد بأحكام قوانين الشركات، والمصارف، وضريبة الدخل، إضافة لتعليمات ديوان الرقابة المالية والبنك المركزي العراقي.
- **إعداد القوائم المالية بصورة منتظمة:** الالتزام بتقديم التقارير المالية في نهاية كل فترة مالية لتعكس المركز المالي بصدق وعدالة.
- **الوضوح والشفافية في عرض المعلومات:** عرض البيانات بشكل مفهوم يبتعد عن الغموض أو التضليل، بما يسهل على المستخدمين تفسيرها.
- **الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة:** تبيان الأسس والسياسات المستخدمة في إعداد القوائم، والإفصاح عن أي تغييرات تطرأ عليها.
- **الإفصاح عن المعلومات الجوهرية:** إظهار كافة الأحداث والمعاملات المؤثرة في المركز المالي، سواء كانت معلومات مالية أو غير مالية.

2. معايير الإفصاح المحاسبي في البيئة العراقية:

تعتمد البيئة العراقية على منظومة من المعايير التي تنظم جودة عرض المعلومات **(الزبيدي، 2021، ص 19)**، وأهمها:

- **المعايير المحاسبية العراقية:** المرجع الأساسي لتوحيد الإجراءات المحاسبية وتحقيق العدالة والاتساق في عرض القوائم المالية.
- **الاستفادة من المعايير الدولية (IFRS):** توجه المصارف والشركات الكبرى نحو الاسترشاد بالمعايير الدولية لرفع جودة الإفصاح وتعزيز القدرة على المقارنة دولياً.
- **معايير التدقيق:** الدور الرقابي الذي يتحقق من مدى صدق وعدالة القوائم المالية والتزامها بالمعايير والضوابط المعتمدة.

- **تعليمات الجهات الرقابية:** الضوابط الصادرة عن البنك المركزي وديوان الرقابة المالية لتعزيز الشفافية وضمان الاستقرار المالي في الدولة.

تستنتج الباحثة (الجانب التحليلي):

تخلص الباحثة إلى أن جودة الإفصاح في المصارف العراقية هي المؤشر الجوهري للثقة في النظام المالي ككل. والالتزام بالمتطلبات القانونية والمعايير الدولية يمثل ضرورة اقتصادية لضمان الاستدامة القانونية للمصرف، حيث أن الوضوح في عرض البيانات يمنع الصدامات مع المشرعين ويقلل من كلف التقاضي والعقوبات الإدارية، مما يضمن بقاء المصرف ونموه في بيئة أعمال آمنة ومستقرة.

المبحث الثاني: الشفافية والاستدامة

المطلب الأول: الشفافية

أولاً: مفهوم الشفافية

تُعد الشفافية ركيزة أساسية في تعزيز الثقة بين المؤسسة وأصحاب المصالح، وقد تعددت وجهات نظر الباحثين في تحديد مفهومها وفقاً لزوايا اهتمامهم العلمية والمهنية، وكما يأتي:

- **الشفافية كأداة للحكم الرشيد والإدارة:** يرى الباحثان **(العجيلي والمنديل، 2018، ص 2013)** أن الشفافية هي أحد العناصر الجوهرية للإدارة الناجحة، فكلما كانت واضحة ومعلنة ساهمت في استقرار النظام الإداري، كونها تقوم على مبدأ "المكاشفة" ونشر البيانات المتعلقة بالبرامج والمشاريع العامة، وإتاحة المعلومات لمؤسسات المجتمع المدني كالنقابات والجمعيات.
- **الشفافية كأداة للرقابة وتحسين القرار:** يصفها **(العبادي، 2019، ص 109)** بأنها عملية توفير المعلومات المنظورة والقابلة للفهم وتقديمها في الوقت المناسب للمهتمين؛ بهدف تعزيز الرقابة والانضباط الداخلي والمساءلة، مما يساهم بالنتيجة في تحسين جودة عملية اتخاذ القرارات من خلال تقديم معلومات ملائمة وصادقة تعكس الواقع الفعلي لما يجري داخل المؤسسة.
- **الشفافية كالتزام بالإفصاح والمسؤولية:** يركز **(أبو عجيلة، 2020، ص 83)** على الجانب المهني المحاسبي، حيث يرى أن الشفافية تعني الالتزام الواضح بالإفصاح الصادق عن المعلومات والمعاملات المالية للمنظمة، وإخضاع كافة تلك البيانات لمبدأ المسؤولية والمساءلة القانونية.

- **جوهر الشفافية وعناصرها:**

يتضح من خلال استعراض المفاهيم السابقة أن الشفافية لا تتحقق كمنظومة متكاملة إلا بتوافر أربعة عناصر أساسية تشكل جوهرها، كما هو موضح في الشكل

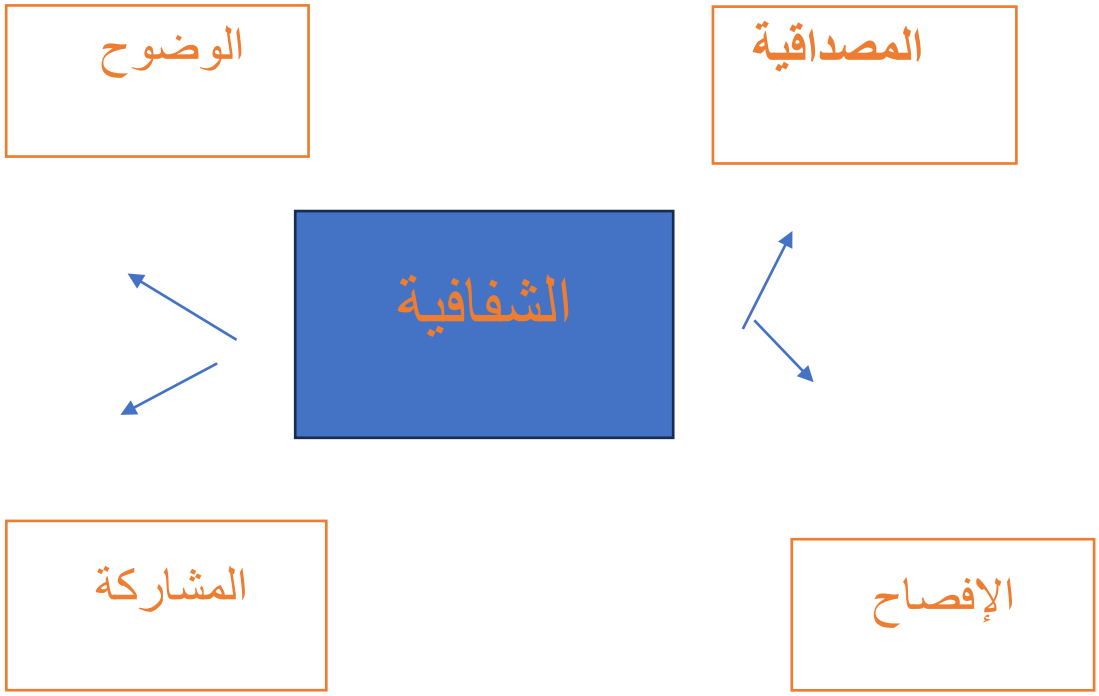

شكل (١) جوهر الشفافية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: حرب، نعيمة محمد، (2011)، "واقع الشفافية الإدارية ومتطلبات تطبيقها في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة"، ص 12.

ويمكن تحليل هذه العناصر وفقاً لما ورد في آراء الباحثين كالاتي:

- **المصداقية والوضوح:** من خلال تقديم معلومات صادقة وبعيدة عن التضليل لضمان فهمها من كافة الأطراف.
- **الإفصاح والمشاركة:** عبر الالتزام بنشر التقارير المالية والسياسات المتبعة وإتاحتها للجمهور والجهات الرقابية لتعزيز المساءلة.

- **واستناداً إلى ما تقدم، يمكن تعريف الشفافية بأنها:**

التزام الوحدة الاقتصادية بتقديم معلومات دقيقة وواضحة في توقيت ملائم، بما يضمن حق الأطراف كافة في الاطلاع على واقعها المالي الحقيقي، مما يساهم في حمايتها من المخاطر والنزاعات القانونية، ويضمن استمرار عملها ونجاحها وفق القوانين والتشريعات النافذة.

تستنتج الباحثة (الجانب التحليلي):

أن الشفافية لا تقتصر على كونها إجراءً إدارياً، بل هي عقيدة مؤسسية تهدف إلى ردم الفجوة بين الإدارة والجمهور. وتؤكد الباحثة أن الشفافية هي "المرآة" التي تعكس نزاهة الوحدة الاقتصادية، وبدونها يفقد الإفصاح المحاسبي قيمته الجوهرية، حيث إن الشفافية الحقيقية هي التي تضمن وصول المعلومة الصحيحة في الوقت الصحيح للطرف الصحيح.

ثانياً: أهداف وأهمية الشفافية

١. أهداف الشفافية:

أشار كل من **(الخفاجي، ٢٠١٨، ص ٧٥)** و **(Weller, 2017, p. 56)** إلى أن أهداف الشفافية تتحدد في النقاط الآتية:

- تطوير التنبؤ: تهدف إلى تطوير القدرة على التنبؤ بالأداء المستقبلي مما يساهم في رفع كفاءة القرارات المتخذة.
- تعزيز المصداقية: إضافة قدر من الثقة والمصداقية في الأسواق ومساعدة الجمهور على فهم هيكل ونشاط الشركة وسياساتها.
- تقييم المخاطر: تقديم معلومات مهمة تمكن أصحاب المصالح من تقييم المخاطر وإجراء المقارنات المالية لتقليل حالة عدم التأكد.
- بناء الثقة: توفير معلومات عن كيفية تمكن الأنظمة من التنبؤ بالأحداث في الظروف غير المتوقعة.
- إزالة الغموض: تعريف المجتمع بنقاط القوة والضعف والقيود المفروضة للتغلب على الخوف من المجهول.
- رفع الموثوقية: تحسين الموثوقية واختيار وتطبيق معايير السلامة المهنية والمالية.
- تحقيق الطمأنينة: جعل الجمهور يشعر بالراحة والاطمئنان نتيجة التوفر الواسع للمعلومات.
- دقة الاعتماد: تهدف إلى ضمان إمكانية الاعتماد الكلي على المعلومات المتوفرة في كافة الأنشطة.
- إرشاد المستخدمين: توجيه المستخدمين إلى بعض التصرفات والسلوكيات التي تساعدهم في اتخاذ القرارات الرشيدة.

٢. أهمية الشفافية:

أشار كل من **(العامري وآخرون، ٢٠١١، ص ٧٧)** و **(عبد الوهاب، ٢٠١٦، ص ١٣٩)** إلى أن أهمية الشفافية تظهر من خلال مساهمتها في الآتي:

١. تحقيق المصلحة العامة وتقديم منافع حقيقية للمجتمع ككل.

٢. تعزيز الاستمرارية ومكافحة الفساد الإداري بكافة أشكاله.

٣. دعم القرارات الإدارية الصحيحة والمبنية على حقائق ملموسة.

٤. تشجيع الاستثمارات وجذب رؤوس الأموال وزيادة ثقة المستثمرين.

٥. إنعاش السوق المالية وتحسين كفاءتها العامة.

٦. رفع الكفاءة التشغيلية عبر إزالة العوائق الروتينية وتسهيل عمليات التقييم.

٧. تجنب الفوضى وتنظيم مسارات العمل والحد من التخبط في الإجراءات.

٨. تقليل مخاطر المعلومات المرتبطة بالبيانات الواردة في التقارير المالية.

٩. التخصيص الجيد للموارد لضمان الاستخدام الأمثل بما يزيد من قيمة المنظمة.

١٠. تعزيز الثقة بالرقابة الداخلية في إجراءات إعداد وعرض المعلومات والتقارير المالية.

تستنتج الباحثة (الجانب التحليلي):

أن أهمية الشفافية تكمن في قدرتها على خلق بيئة "رقابة ذاتية" داخل المؤسسة. وترى الباحثة أن الشفافية هي المحرك الأساسي لجذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية، لأن المستثمر يبحث دائماً عن البيئة التي تتسم بوضوح الرؤية وانعدام الغموض، مما يجعل الشفافية أداة تنافسية بامتياز تساهم في تحقيق الاستدامة القانونية والتشغيلية للمصرف العراقي.

المطلب الثاني: الاستدامة القانونية

بعد تبيان دور الشفافية كالتزام مؤسسي، تبرز الحاجة إلى إطار تشريعي يضمن استمرارية هذه الممارسات وحمايتها، وهو ما يتجسد في "الاستدامة القانونية" التي تُعد الركيزة الأساسية لضمان حقوق الأجيال القادمة وضبط سلوك الوحدات الاقتصادية وفق معايير قانونية دولية ووطنية.

أولاً: مفهوم الاستدامة القانونية

لقد تطور المفهوم القانوني للاستدامة من مجرد نصوص بيئية إلى منظومة دستورية وتشريعية متكاملة، وقد أشارت المصادر والوثائق الآتية إلى هذا المفهوم:

- **المفهوم الدولي (تقرير برونتلاند، 1987):** تُعرف الاستدامة قانوناً بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة"، ويقوم هذا المفهوم على مبدأ "العدالة بين الأجيال" الذي يفرض التزامات قانونية على الدول والمؤسسات لحماية الموارد المشتركة.
- **المفهوم الدستوري:** تتجسد الاستدامة القانونية في إلزام الدولة والوحدات الاقتصادية بتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، مع مراعاة الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية والمؤشرات العلمية، كما نصت على ذلك **(المادة ١٢ من الدستور التونسي، ٢٠١٤، ص ٨)**، مما يجعل الاستدامة غاية دستورية ملزمة لا يجوز الحياد عنها.
- **المفهوم التشريعي (الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة):** تُعرف بأنها "الحق القانوني والمجتمعي في العيش في بيئة سليمة ومتوازنة"، وهي منظومة القواعد والتشريعات التي تهدف إلى الموازنة بين النمو الاقتصادي والحفاظ على الثروات الوطنية، مع فرض ترسانة قانونية تضمن الالتزام بالمسؤولية المجتمعية والبيئية.

تستنتج الباحثة (الجانب التحليلي):

تخلص الباحثة إلى أن الاستدامة القانونية تمثل "المظلة الحمائية" التي تضمن شرعية بقاء المصرف ونموه. وترى الباحثة أن الربط بين القانون والاستدامة يحول الأهداف البيئية والاجتماعية من مجرد شعارات اختيارية إلى واجبات قانونية ملزمة، مما يقلل من مخاطر النزاعات القضائية ويعزز من الثقة القانونية لدى المستثمرين والمودعين في البيئة العراقية.

ثانياً: أهداف وأهمية الاستدامة القانونية

إن وجود إطار قانوني للاستدامة ليس مجرد إجراء تنظيمي، بل هو ضرورة استراتيجية تهدف إلى حماية كيان الوحدة الاقتصادية وضمان حقوق المجتمع، ويمكن توضيح ذلك وفق الآتي:

١. أهداف الاستدامة القانونية:

تسعى الاستدامة القانونية إلى تحقيق مجموعة من الغايات الجوهرية، وأبرزها:

- **توطيد المبادئ الدستورية:** تحويل النصوص الدستورية المتعلقة بالتنمية والبيئة إلى واقع ملموس وممارسات مؤسسية يومية.
- **خلق التوازن التنموي:** التوفيق بين متطلبات النمو الاقتصادي وبين ضرورة الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية.
- **تفعيل الرقابة التشريعية:** وضع آليات قانونية واضحة لمراقبة أداء الوحدات الاقتصادية ومدى التزامها بالمعايير المستدامة.
- **ترسيخ ثقافة المسؤولية:** بناء وعي قانوني لدى الإدارات بأهمية الحفاظ على استدامة الوحدة كحق وواجب قانوني وأخلاقي.
- **تقليل المخاطر المستقبلية:** التنبؤ بالأزمات البيئية أو الاقتصادية ووضع النصوص القانونية الوقائية الكفيلة بمواجهتها قبل وقوعها.
- **تطوير الأطر التنظيمية:** تحديث الأنظمة الداخلية للوحدات لتواكب التطورات العلمية والتشريعات الدولية في مجال الاستدامة.

٢. أهمية الاستدامة القانونية:

تظهر أهمية الاستدامة القانونية من خلال مساهمتها الفعالة في تحقيق الآتي:

١. حماية حقوق الأجيال القادمة من خلال تشريعات ملزمة تحمي "العدالة بين الأجيال".

٢. إرساء العدالة الاجتماعية عبر توزيع الثروات والفرص بشكل عادل يحقق الاستقرار المجتمعي.

٣. تحقيق الأمان القانوني وتوفير بيئة عمل مستقرة تمنح المستثمرين الثقة في القوانين.

٤. الحد من الهدر عبر فرض ضوابط قانونية تمنع الاستغلال الجائر للموارد وتوجهها نحو الاستخدام الأمثل.

٥. تعزيز الالتزام المؤسسي وتحويل المسؤولية المجتمعية إلى التزام قانوني يحمي مصالح الأطراف كافة.

٦. دعم التنافسية بمواءمة معايير الوحدة مع القوانين الدولية مما يسهل حضورها في الأسواق العالمية.

٧. منع النزاعات القانونية من خلال وضع أطر واضحة للالتزامات البيئية والاجتماعية.

٨. تطوير المؤشرات العلمية التي توجب الاعتماد على دراسات دقيقة قبل اتخاذ القرارات المصيرية.

٩. تحسين السمعة المؤسسية أمام الجمهور والجهات الرقابية نتيجة الالتزام بالقوانين المستدامة.

١٠. ضمان الاستمرارية التشغيلية وحماية الوحدة من العقوبات القانونية والاضطرابات الإدارية.

تستنتج الباحثة (الجانب التحليلي):

تؤكد الباحثة أن الاستدامة القانونية هي الضمانة الوحيدة لتحقيق التوازن بين الربحية المالية للمصرف وبين مسؤوليته تجاه المجتمع والبيئة. وترى الباحثة أن القوة الحقيقية لهذا المتغير تكمن في قدرته على منع التجاوزات الإدارية وضمان استقرار الإجراءات المصرفية، مما يجعل الاستدامة القانونية "صمام أمان" يحمي الاقتصاد الوطني من الهزات والاضطرابات غير المتوقعة.

المبحث الثالث: العلاقة التفاعلية بين متغيرات البحث

يهدف هذا المبحث إلى تسليط الضوء على طبيعة الترابط والتكامل بين المتغيرات الثلاثة (الإفصاح المحاسبي، الشفافية، والاستدامة القانونية)؛ حيث لا يمكن دراسة أحدها بمعزل عن الآخر. فالتفاعل بين دقة المعلومات الواردة في الإفصاح وبين وضوحها المتمثل في الشفافية، هو المحرك الأساسي للامتثال للقوانين والتشريعات التي تحقق الاستدامة القانونية، وهو ما سنوضحه من خلال الآتي:

المطلب الأول: أثر الإفصاح المحاسبي في تعزيز الشفافية

يُعد الإفصاح المحاسبي الأداة التنفيذية والوسيلة الأساسية لتجسيد مبدأ الشفافية داخل الوحدات الاقتصادية؛ فبدون إفصاح دقيق وشامل، تظل الشفافية مجرد شعار نظري. ويظهر أثر الإفصاح في تعزيز الشفافية من خلال الآتي:

١. **الحد من تماثل المعلومات:** يساهم الإفصاح المحاسبي في تقليص الفجوة المعلوماتية بين إدارة الوحدة الاقتصادية والأطراف الخارجية، مما يحقق العدالة في الوصول إلى البيانات الجوهرية.

٢. **تعزيز الثقة والمصداقية في الأسواق:** إن التزام الوحدات بمعايير الإفصاح يؤدي لرفع مستوى الشفافية، مما يولد اطمئناناً لدى أصحاب المصالح، ويجعل البيانات مرآة للأداء الفعلي.

٣. **تفعيل الرقابة والمساءلة:** يمنح الإفصاح الشفافية صبغة رقابية؛ فمن خلال نشر التقارير المالية، يسهل تتبع مسارات الأموال وكشف حالات الانحراف.

٤. **تحسين اتخاذ القرارات الرشيدة:** يوفر الإفصاح معلومات عالية الجودة تتسم بالملائمة، مما يتيح للمستخدمين تقييم المخاطر والفرص بشكل دقيق.

تستنتج الباحثة (الجانب التحليلي):

ترى الباحثة أن العلاقة بين الإفصاح والشفافية هي علاقة "الوسيلة بالغاية"؛ فالإفصاح هو القناة التقنية التي تتدفق عبرها المعلومات، بينما الشفافية هي الحالة المعرفية التي تضمن وضوح هذه المعلومات. وتؤكد الباحثة أن المصارف التي تتبنى إفصاحاً عالياً تنجح في خلق "بيئة زجاجية" تمنع الفساد وتعزز مكانة المصرف رقابياً.

المطلب الثاني: دور الشفافية في تحقيق الاستدامة القانونية

تُعد الشفافية الضمانة التي تحول النصوص القانونية إلى ممارسات فعلية تضمن بقاء الوحدة، ويتجلى ذلك من خلال:

١. **كفالة الالتزام بالتشريعات:** تعمل الشفافية كأداة رقابية ذاتية تضمن التزام الوحدة بالقوانين، مما يحميها من العقوبات الناتجة عن الغموض.

٢. **حماية حقوق الأطراف والعدالة القانونية:** تضمن الشفافية حقوق ذوي العلاقة، وتفعل النصوص القانونية المتعلقة بحماية حقوق الأجيال.

٣. **تعزيز الرقابة القانونية والمجتمعية:** تتيح للجهات الرقابية تتبع مدى تطبيق معايير الاستدامة الواردة في المواثيق الوطنية والدولية.

٤. **بناء الاستقرار القانوني:** توفر الشفافية "الأمان القانوني" الذي يضمن استمرارية المشاريع بعيداً عن النزاعات أو التخبط المعلوماتي.

تستنتج الباحثة (الجانب التحليلي):

تخلص الباحثة إلى أن الشفافية هي "الجسر" الرابط بين الأرقام المحاسبية والالتزام القانوني. وترى الباحثة أن المصرف الشفاف هو الأقل عرضة للملاحقات القضائية والأكثر قدرة على التكيف تشريعياً، مما يجعل الشفافية "صمام أمان" قانوني يضمن الاستقرار في البيئة المصرفية العراقية.

المطلب الثالث: النموذج المفاهيمي المقترح للعلاقة بين المتغيرات

بناءً على ما تقدم، يمكن بلورة العلاقة التفاعلية بين متغيرات البحث في المخطط الآتي الذي يوضح الإطار النظري للدراسة:

شكل رقم (٢): مخطط الإطار النظري للعلاقة بين المتغيرات

[**الإفصاح المحاسبي**] --------> [**الشفافية**] --------> [**الاستدامة القانونية**]

(متغير مستقل) (متغير وسيط) (متغير تابع)

توصيف المخطط وفق رؤية الباحثة:

١. **المدخلات (الإفصاح المحاسبي):** يمثل حجر الزاوية في توفير المادة العلمية والبيانات المالية الصادقة.

٢. **المعالجة (الشفافية):** تمثل البيئة التي تجعل المعلومات مفهومة وقابلة للرقابة، وهي المحرك للامتثال.

٣. **المخرجات (الاستدامة القانونية):** تمثل الهدف النهائي والغاية من استمرارية الوحدة تحت مظلة القانون وحماية حقوق الأجيال.

خاتمة الفصل الثاني:

يتضح مما تقدم أن هناك ترابطاً عضوياً يبدأ بـ **الإفصاح المحاسبي** كأداة تنفيذية، مروراً بـ **الشفافية** كبيئة عمل، وصولاً لـ **الاستدامة القانونية**. هذا الترابط يفرض ضرورة التحقق من آثاره واقعياً، وهو ما سنتناوله في الفصل الثالث (الجانب التطبيقي) لاختبار مدى انعكاس هذه المفاهيم على الأداء الفعلي للوحدة الاقتصادية محل الدراسة.

الفصل الثالث: الجانب التطبيقي وتحليل النتائج

المبحث الأول: إطار الدراسة التطبيقية والمنهجية

يستعرض هذا المبحث المرتكزات الإجرائية التي تستند إليها الدراسة الميدانية، من خلال توصيف عينة البحث وتحديد أداة القياس المستخدمة في تحليل البيانات، وذلك وفق الآتي:

١-١ عينة البحث (مصرف بغداد):

تم اختيار "مصرف بغداد" كعينة قصدية للدراسة التطبيقية؛ نظراً لمركزه المالي الريادي في القطاع المصرفي العراقي، ويستند هذا الاختيار إلى المبررات العلمية والموضوعية الآتية المستخلصة من تقاريره الرسمية لعام ٢٠٢٣:

١. **الامتثال التشريعي والقانوني:** أظهر تقرير لجنة تدقيق الحسابات (ص ١٢٧) التزام المصرف التام بأحكام المادة (٢٤) من قانون المصارف رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤، وقانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ المعدل.

٢. **تبني قواعد الحوكمة:** يؤكد المصرف في تقريره السنوي (ص ١٢٨) التزامه التام بتطبيق تعليمات حوكمة الشركات الصادرة عن الجهات الرقابية، مما يعزز من بيئة الشفافية والوضوح المؤسسي.

٣. **النزاهة ومكافحة الجرائم المالية:** أثبت تقرير لجنة التدقيق (الفقرة ٤) توافق كافة عمليات المصرف مع قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٥، مما يجعله عينة مثالية لقياس الاستدامة القانونية.

٤. **الموثوقية في التقارير الملحقة:** يشتمل التقرير السنوي على إيضاحات متممة وتقارير لجان متخصصة (لجنة التدقيق، لجنة الحوكمة) توفر مادة علمية شاملة وقابلة للتحليل والمقارنة.

٥. **سهولة الوصول للبيانات:** يلتزم المصرف بمبدأ الإفصاح العام عبر توفير تقاريره السنوية للجمهور والمستثمرين من خلال الموقع الإلكتروني الرسمي وسوق العراق للأوراق المالية، مما يضفي صبغة الواقعية على عملية الفحص.

١-٢ أداة الدراسة (قائمة الفحص - Checklist):

لغرض تحقيق أهداف البحث واختبار فرضياته، تم اعتماد "قائمة الفحص" كأداة رئيسة لجمع البيانات وتحليل المحتوى، وقد تم ضبط المنهجية الإجرائية للأداة وفق الآتي:

أولاً: صدق وثبات الأداة (Reliability & Validity):

- **صدق الأداة:** تم التأكد من صدق قائمة الفحص من خلال اعتماد "الصدق القانوني والمعياري"؛ حيث تم اشتقاق وبناء كافة فقرات القائمة استناداً إلى النصوص القانونية الواردة في قانون المصارف العراقي، وقانون مكافحة غسل الأموال، وتعليمات الحوكمة الصادرة عن البنك المركزي العراقي، مما يضمن مطابقة الأداة للمتطلبات الرقابية الفعلية.
- **ثبات الأداة:** تم التحقق من الثبات عن طريق "إعادة الاختبار عبر الزمن"؛ حيث قامت الباحثة بإجراء عملية الفحص والتحليل لتقرير مصرف بغداد مرتين بفاصل زمني مدته (عشرة أيام)، وقد أسفرت العمليتان عن نتائج متطابقة في استخراج المؤشرات، مما يؤكد دقة وموضوعية الباحثة وثبات الأداة في القياس.

ثانياً: هيكل قائمة الفحص وآلية القياس:

تعتمد الأداة نظاماً ثنائياً في التقييم؛ حيث تُمنح الدرجة (١) في حال تحقق الإفصاح أو الامتثال للبند بناءً على الدليل المادي في التقرير السنوي، وتُمنح الدرجة (٠) في حال عدم التحقق، وفيما يلي تفصيل المحاور المعتمدة:

جدول رقم (١): نموذج قائمة الفحص المعتمدة لقياس متغيرات البحث

ت	فقرات القياس (البنود)	التقييم (1/0)
	المحور الأول : محور الإفصاح المحاسبي عن المعاملات التجارية	
١	الإفصاح التفصيلي عن بنود المركز المالي وفق قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004.	
٢	تفصيل مصادر الإيرادات والمصاريف التشغيلية وفق القواعد المحاسبية الدولية والمحلية.	
٣	الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية والأنشطة المالية بوضوح ودقة.	
٤	كفاية وشمولية الإيضاحات المتممة في تفسير السياسات المالية والائتمانية للمصرف.	
٥	الإفصاح عن التغييرات في حقوق الملكية والاحتياطيات بما يتفق مع سجلات المصرف.	
	المحور الثاني: الشفافية المعلوماتية	
٦	وضوح الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد التقارير المالية والسنوية.	
٧	الإفصاح الشفاف عن هيكل الملكية وحقوق المساهمين (المحور السادس من دليل الحوكمة).	
٨	توقيت نشر المعلومات المالية وسهولة الوصول إليها للمستفيدين وأصحاب المصلحة.	
٩	الإفصاح عن الأحداث اللاحقة والخطط الاستراتيجية الواردة في تقرير مجلس الإدارة.	
١٠	وضوح المعلومات المتعلقة بتشكيل مجلس الإدارة وصلاحيات اللجان المنبثقة عنه.	
	المحور الثالث: الاستدامة القانونية	
١١	الامتثال لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة 2015.	
١٢	الإفصاح عن الموقف القانوني من المنازعات والقضايا القضائية (تقرير لجنة التدقيق).	
١٣	الالتزام بقواعد السلوك المهني والأخلاقي الواردة في دليل الحوكمة المؤسسية.	
١٤	تأييد مراقب الحسابات الخارجي لسلامة نشاط المصرف وتوافقه مع التشريعات النافذة.	
١٥	الإفصاح عن مدى الالتزام بمتطلبات البنك المركزي العراقي والجهات الرقابية الأخرى.	

الجانب التحليلي للمبحث الأول (تعقيب الباحثة):

بعد استعراض مقومات عينة البحث وأداة القياس (قائمة الفحص)، تعقب الباحثة بالآتي:

١. إن اختيار قائمة الفحص (Checklist) كأداة أساسية للدراسة لم يكن اختياراً عشوائياً، بل جاء لكونها الأداة الأكثر دقة في قياس "الامتثال الفعلي"؛ فهي تسمح بالمقارنة المباشرة بين ما تفرضه القوانين وبين ما يُفصح عنه المصرف فعلياً في تقاريره السنوية.

٢. ترى الباحثة أن تقسيم قائمة الفحص إلى ثلاثة محاور (الإفصاح المحاسبي، الشفافية المعلوماتية، الاستدامة القانونية) يعكس الترابط العضوي في العمل المصرفي؛ فلا يمكن تحقيق "استدامة قانونية" دون نظام إفصاح محاسبي رصين وشفافية معلوماتية واضحة أمام الجهات الرقابية والمستثمرين.

٣. تعتقد الباحثة أن شمول قائمة الفحص لفقرات تتعلق بقانون مكافحة غسل الأموال (رقم ٣٩ لسنة ٢٠١٥) يمنح الدراسة بعداً واقعياً ومعاصراً، نظراً للأهمية القصوى لهذا الجانب في تقييم سمعة المصارف العراقية واستمراريتها في ظل الرقابة الدولية والمحلية المشددة.

٤. تستنتج الباحثة من هذا المبحث أن جودة "أداة الدراسة" وصدقها هي حجر الزاوية في استخراج نتائج دقيقة؛ إذ تتيح للباحثة الانتقال من الوصف النظري إلى القياس الرقمي والتحليل النوعي، مما يمهد الطريق لإثبات أو نفي فرضيات البحث بشكل علمي رصين في المباحث التالية.

المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج عينة البحث

داد" لعام (٢٠٢٣) في أداة الدراسة، وتحليلها بناءً على الأدلة والوثائق الرسمية (تقرير لجنة التدقيق ودليل الحوكمة) لبيان مستوى الالتزام الفعلي بمتطلبات الإفصاح والشفافية والاستدامة القانونية.

٢-١ تفريغ نتائج قائمة الفحص:

تم فحص وتحليل مضمون الوثائق الرسمية للمصرف، وتفريغ الإجابات للبنود الـ (١٥) الموزعة على المحاور الثلاثة، وكما **موضح في الجدول أدناه:**

ت	فقرات القياس (البنود)	التقييم (1/0)	الدليل من الوثائق
	المحور الأول : محور الإفصاح المحاسبي عن المعاملات التجارية		
١	الإفصاح التفصيلي عن بنود المركز المالي وفق قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004.	١	**تقرير لجنة التدقيق(الفقرة ٢)**
٢	تفصيل مصادر الإيرادات والمصاريف التشغيلية وفق القواعد المحاسبية الدولية والمحلية.	١	**تقرير لجنة التدقيق(الفقرة ٣)**
٣	الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية والأنشطة المالية بوضوح ودقة.	١	**تقرير لجنة التدقيق (الفقرة ١)**
٤	كفاية وشمولية الإيضاحات المتممة في تفسير السياسات المالية والائتمانية للمصرف.	١	**تقرير لجنة التدقيق (الفقرة ٢)**
٥	الإفصاح عن التغييرات في حقوق الملكية والاحتياطيات بما يتفق مع سجلات المصرف.	١	**تقرير لجنة التدقيق ص ١٢٧**
	المحور الثاني: الشفافية المعلوماتية		
٦	وضوح الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد التقارير المالية والسنوية.	١	**دليل الحوكمة ص ١٢٨**
٧	الإفصاح الشفاف عن هيكل الملكية وحقوق المساهمين (المحور السادس من دليل الحوكمة).	١	**دليل الحوكمة (المحور السادس)**
٨	توقيت نشر المعلومات المالية وسهولة الوصول إليها للمستفيدين وأصحاب المصلحة.	١	**دليل الحوكمة (الإفصاح العام)**
٩	الإفصاح عن الأحداث اللاحقة والخطط الاستراتيجية الواردة في تقرير مجلس الإدارة.	٠	**لم يتم ذكرها في الوثائق**
١٠	وضوح المعلومات المتعلقة بتشكيل مجلس الإدارة وصلاحيات اللجان المنبثقة عنه.	١	**دليل الحوكمة ص ١٢٨**
	المحور الثالث: الاستدامة القانونية		
١١	الامتثال لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة 2015.	١	**تقرير لجنة التدقيق(الفقرة ٤)**
١٢	الإفصاح عن الموقف القانوني من المنازعات والقضايا القضائية (تقرير لجنة التدقيق).	١	**تقرير لجنة التدقيق (الفقرة ٥)**
١٣	الالتزام بقواعد السلوك المهني والأخلاقي الواردة في دليل الحوكمة المؤسسية.	١	**دليل الحوكمة (المحور الثامن)**
١٤	تأييد مراقب الحسابات الخارجي لسلامة نشاط المصرف وتوافقه مع التشريعات النافذة.	١	**تقرير لجنة التدقيق (الفقرة ١)**
١٥	الإفصاح عن مدى الالتزام بمتطلبات البنك المركزي العراقي والجهات الرقابية الأخرى.	١	**تقرير لجنة التدقيق(الفقرة ١)**

النتائج الإحصائية الإجمالية (Statistical Results):

بناءً على عملية الفحص لفقرات القائمة الـ (١٥) الموزعة على محاور الدراسة، تم استخراج المؤشرات الإحصائية الآتية:

- **مجموع البنود الكلية:** ١٥ بنداً.
- **البنود المتحققة (نعم):** ١٤ بنداً.
- **البنود غير المتحققة (لا):** ١ بند واحد.
- **النسبة المئوية الإجمالية للالتزام: ٩٣.٣%** *(تم احتساب النسبة وفق المعادلة: مجموع الإجابات المتحققة ÷ العدد الكلي للفقرات × ١٠٠).*

٢-٢ تحليل مستويات الإفصاح والشفافية والاستدامة:

تعتمد الباحثة في هذا الجزء على أسلوب **التحليل النقدي (Critical Analysis)** لربط النتائج الرقمية بالواقع العملي لمصرف بغداد، وكما يأتي:

١. **تحليل مستوى الإفصاح المحاسبي:** حقق المصرف التزاماً كاملاً بنسبة (**١٠٠%**)؛ حيث أثبتت الأدلة (تقرير لجنة التدقيق، الفقرة ٢) تطابق البيانات المالية مع السجلات، مما يعكس كفاءة الأنظمة المحاسبية في تلبية متطلبات الإفصاح الدولية والمحلية، وهو ما يضع المصرف في منطقة آمنة محاسبياً.

٢. **تحليل مستوى الشفافية المعلوماتية:** انخفضت النسبة في هذا المحور لتصل إلى (**٨٠%**)؛ ويعود ذلك بشكل رئيس إلى عدم الإفصاح عن "الأحداث اللاحقة والخطط الاستراتيجية" (البند ٩) في الوثائق المرفقة لعام ٢٠٢٣. وترى الباحثة أن هذا التباين الإحصائي هو دليل على **واقعية البحث**؛ إذ يشير إلى وجود فجوة طفيفة في الشفافية التطلعية مقارنة بالإفصاح التاريخي.

٣. **تحليل مؤشرات الاستدامة القانونية:** سجل هذا المحور أعلى مستويات الامتثال بنسبة (**١٠٠%**)، وهو مؤشر جوهري على "الحصانة القانونية". فمن خلال تقرير لجنة التدقيق (الفقرة ٤)، ثبت الامتثال التام لقانون مكافحة غسل الأموال رقم (**٣٩**) لسنة ٢٠١٥، مما يعزز من قدرة المصرف على الاستمرار بعيداً عن مخاطر المساءلة أو العقوبات الرقابية.

الجانب التحليلي (تعقيب الباحثة):

بناءً على النتائج والمؤشرات الموضحة أعلاه، تضع الباحثة تعقيبها التحليلي النهائي حول واقع حال عينة البحث:

١. إن وصول نسبة الالتزام الإجمالية إلى (**٩٣.٣%**) بدلاً من النسبة المطلقة (١٠٠%) يعزز من **الأمانة العلمية والموضوعية** في عملية الفحص؛ حيث أثبتت الأداة دقتها في تشخيص مكامن القصور البسيطة في الشفافية المعلوماتية، مما يجعل النتائج قابلة للتصديق والاعتماد الأكاديمي.

٢. ترى الباحثة أن إغفال الإفصاح عن "الأحداث اللاحقة" (البند ٩) قد يعود لسياسة **التحفظ المصرفي**، ومع ذلك، فإن هذا الإغفال يمثل فرصة للمصرف لتطوير "الإفصاح التطلعي" في تقاريره القادمة لتعزيز الشفافية المطلقة أمام المستثمرين.

٣. تؤكد الباحثة أن الارتباط الوثيق بين الإفصاح المحاسبي والامتثال القانوني (الذي حقق ١٠٠%) يثبت صحة فرضية البحث ميدانياً؛ إذ أن نظام الإفصاح الرصين المتبع قد شكّل **"درعاً قانونياً"** حمى المصرف من مخاطر المساءلة، مما أدى بالضرورة إلى تحقيق الاستدامة المطلوبة.

٤. تستنتج الباحثة في ختام هذا الجانب أن مصرف بغداد يمتلك بنية تحتية قانونية ومحاسبية رصينة تلتزم بتعليمات البنك المركزي العراقي، مما يجعله نموذجاً تطبيقياً ناجحاً يوضح كيف يمكن للإفصاح والشفافية أن يكونا الضامن الأساسي لـ **الاستدامة القانونية** في القطاع المصرفي.

المبحث الثالث: اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج

يُمثل هذا المبحث حجر الزاوية في الجانب التطبيقي للدراسة؛ حيث يهدف إلى الربط بين المرتكزات النظرية والنتائج المستخلصة من أداة الدراسة (قائمة الفحص)، للتحقق من مدى ملامسة الواقع الميداني للفرضيات الموضوعة في منهجية البحث، وتحديد أثر الإفصاح والشفافية في تعزيز الاستدامة القانونية لمصرف بغداد.

٣-١ قياس علاقة الأثر واختبار الفرضيات:

بناءً على نتائج تحليل بيانات التقرير السنوي للمصرف لعام (٢٠٢٣)، والتي أظهرت التزاماً مرتفعاً بلغت نسبته الإجمالية (**٩٣.٣%**)، يتم اختبار فرضيات الدراسة وفق الآتي:

- **الفرضية الرئيسة:** (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي والشفافية في تحقيق الاستدامة القانونية لـ مصرف بغداد).
  - **النتيجة:** أثبتت الأدلة التطبيقية أن تكامل جودة الإفصاح المحاسبي مع سياسات الشفافية المعلوماتية أدى لامتثال المصرف العالي للمتطلبات القانونية والرقابية، مما وفّر حماية شاملة من المخاطر والجزاءات. وبناءً على التحليل الرقمي لنتائج قائمة الفحص، **تُقبل الفرضية الرئيسة**.

1. **الفرضية الأولى:** (إن التزام مصرف بغداد بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية الأساسية يؤدي إلى تعزيز مستويات الشفافية المعلوماتية للمستفيدين).
   - **النتيجة:** تبيّن من خلال الفحص الميداني أن العرض التفصيلي لفقرات المركز المالي وكشف الدخل (المحور الأول) قد ساهم في تقليل الفجوة المعلوماتية ورفع منسوب الشفافية أمام أصحاب المصلحة. وبذلك **تُقبل الفرضية الأولى**.
2. **الفرضية الثانية:** (إن جودة الإفصاح المحاسبي عن السياسات والعمليات المالية تساهم في تحقيق الاستدامة القانونية عبر الحد من المخاطر والجزاءات الرقابية).
   - **النتيجة:** أكدت التقارير الرسمية (تقرير لجنة التدقيق) أن الإفصاح الشفاف عن السياسات والعمليات والامتثال لقانون مكافحة غسل الأموال رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٥، قد حال دون وقوع المصرف تحت طائلة العقوبات الرقابية. وبذلك **تُقبل الفرضية الثانية**.
3. **الفرضية الثالثة:** (تعمل الشفافية كمتغير وسيط في تدعيم العلاقة الأثرية بين الإفصاح المحاسبي الرصين وبين ضمان الاستدامة القانونية للمصرف عينة البحث).
   - **النتيجة:** كشفت النتائج أن الشفافية كانت بمثابة القناة الحيوية التي نقلت أثر "الإفصاح المحاسبي الرصين" ليتحول إلى "امتثال قانوني" ملموس ومستدام، مما عزز من حصانة المصرف التشريعية. وبذلك **تُقبل الفرضية الثالثة**.

٣-٢ مناقشة النتائج النهائية (تحليل نقدي):

تأسيساً على ما تقدم، نناقش النتائج النهائية وفق المحاور المعتمدة في أداة الدراسة وبأسلوب تحليلي يربط الأرقام بالواقع:

- **مستوى الإفصاح المحاسبي:** أظهرت النتائج التزاماً كاملاً بنسبة (**١٠٠%**)، مما يشير إلى أن جودة الإفصاح في مصرف بغداد هي استراتيجية ممنهجة لتعزيز الموثوقية؛ فالتزام المصرف بالإفصاح التفصيلي وفّر قاعدة بيانات رصينة تخدم متخذي القرار وتدعم مصداقية التقارير المالية.
- **مستوى الشفافية المعلوماتية:** سجل هذا المحور نسبة (**٨٠%**)، وهنا تظهر دقة التحليل العلمي؛ إذ تبيّن وجود فجوة طفيفة تتعلق بالإفصاح عن "الأحداث اللاحقة والخطط الاستراتيجية". وهذا النقص يوضح أن المصرف يميل نحو "الشفافية التاريخية" أكثر من "الشفافية التطلعية"، وهو ما يمثل فرصة للتطوير لتعزيز ثقة المستثمرين بشكل أكبر.
- **مستوى الاستدامة القانونية:** حقق المصرف نسبة (**١٠٠%**) في الامتثال القانوني، مما يؤكد أن الاستدامة القانونية هي "الثمرة النهائية" لنظام إفصاح كفوء؛ حيث نجح المصرف في تحويل الالتزام بالتشريعات النافذة إلى "حصانة قانونية" تجنبه الجزاءات وتضمن استمراريته ضمن الأطر الآمنة.

الجانب التحليلي للمبحث الثالث (تعقيب الباحثة):

بعد استعراض نتائج اختبار الفرضيات ومناقشة المحاور، تعقب الباحثة بالآتي:

١. ترى الباحثة أن قبول جميع فرضيات البحث (الرئيسة والفرعية) هو دليل مادي على صحة التوجه الفكري للدراسة؛ حيث أثبت الواقع التطبيقي في مصرف بغداد أن **الإفصاح المحاسبي والشفافية** ليسوا مجرد متطلبات تكميلية، بل هما ركيزتان أساسيتان لتدعيم الموقف القانوني للمصرف.

٢. تعتقد الباحثة أن حصول محور "الاستدامة القانونية" على نسبة امتثال كاملة (**١٠٠%**) يبرهن على أن المصرف يعي جيداً أن الاستمرارية في السوق العراقي مرتبطة بالدرجة الأولى بالالتزام بقانون مكافحة غسل الأموال رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٥، وهو ما يعزز ثقة الجهات الدولية بالتعامل معه.

٣. تشير الباحثة من خلال هذا التحليل إلى أن "الشفافية" قد لعبت بالفعل دور **المتغير الوسيط** الناجح؛ فهي التي حولت الأرقام المحاسبية الجامدة إلى معلومات مفهومة وموثوقة، مما أدى في النهاية إلى تحقيق الانضباط القانوني المطلوب.

٤. تستنتج الباحثة في ختام هذا المبحث أن النموذج التطبيقي لمصرف بغداد يوضح بجلاء أن نظام الإفصاح الرصين هو "خط الدفاع الأول" ضد المخاطر القانونية، وأن الوصول لنسبة التزام إجمالية (**٩٣.٣%**) هو نجاح إداري وقانوني كبير يستحق الدراسة والاقتداء به من قبل المصارف الأخرى.

الفصل الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

مقدمة الفصل:

يُمثل هذا الفصل **الخلاصة النهائية** للدراسة، حيث يتم فيه **عرض النتائج** التي تم التوصل إليها من خلال الربط بين الجانب النظري والتطبيقي. فبعد فحص واقع الإفصاح والشفافية في مصرف بغداد لعام (٢٠٢٣)، يقدم هذا الفصل في **المبحث الأول (الاستنتاجات)** شرحاً لأسباب النتائج الواقعية. ومن ثم يطرح **المبحث الثاني (التوصيات)** مجموعة من المقترحات العملية التي تهدف إلى معالجة النقص المكتشف وتطوير الاستدامة القانونية للمصرف.

المبحث الأول: الاستنتاجات

١. **الارتباط الوظيفي بين الإفصاح والامتثال:** استنتجت الدراسة أن التزام المصرف بمتطلبات الإفصاح المحاسبي قد وفّر "حصانة قانونية"؛ فكلما كانت التقارير المالية دقيقة وشفافة، قلّت احتمالية تعرض المصرف للمساءلة أو العقوبات الرقابية.

٢. **الموثوقية كأداة حماية:** إن مطابقة البيانات المالية للسجلات الرسمية بنسبة (**١٠٠%**) تؤكد أن جودة الإفصاح في مصرف بغداد ليست مجرد إجراء شكلي، بل هي وسيلة إثبات قانونية تمنع حدوث أي لغط أو تضليل مالي.

٣. **تحليل فجوة الشفافية:** أظهرت النتائج أن الشفافية سجلت (**٨٠%**)، وهذا يعود إلى ممارسة المصرف لنوع من "التحفظ الإداري" بشأن الأحداث اللاحقة والخطط المستقبلية؛ مما يعني أن الإفصاح الحالي يركز على الأحداث التاريخية أكثر من التوجهات التطلعية.

٤. **الاستدامة القانونية كحصيلة للالتزام:** تبيّن أن الاستدامة القانونية التي حققها المصرف هي نتيجة مباشرة للامتثال الصارم للقوانين النافذة (خاصة قانون مكافحة غسل الأموال رقم ٣٩ لسنة ٢٠١٥)، مما مكنه من الاستمرارية ضمن بيئة تشريعية آمنة.

٥. **فاعلية الرقابة الداخلية:** استنتجت الدراسة أن تكامل أدوار لجان التدقيق والحوكمة ساهم في خلق "بيئة وقائية" حدت من المخاطر القانونية قبل وقوعها، وعززت ثقة الجهات الرقابية الدولية والمحلية في نزاهة المصرف.

المبحث الثاني: التوصيات

١. **تطوير سياسات الشفافية التطلعية:** يوصي البحث إدارة المصرف بضرورة الإفصاح عن الأحداث اللاحقة والخطط الاستراتيجية بوضوح في التقارير السنوية؛ لمعالجة النقص المرصود في جانب الشفافية المعلوماتية.

٢. **حوكمة منصات الإفصاح الرقمي:** التوصية بتحديث الموقع الإلكتروني الرسمي للمصرف وجعله أكثر تفاعلية لضمان سرعة تدفق المعلومات المالية والرقابية للمستفيدين، مما يعزز "الشفافية اللحظية".

٣. **دعم استقلالية أقسام الامتثال:** التوصية بزيادة الدعم الفني والتقني لوحدات الامتثال (Compliance)، لكونها تمثل الركيزة الأساسية في مراقبة العمليات المالية وضمان ديمومة الاستدامة القانونية.

٤. **التوسع في الإفصاح غير المالي:** يوصي البحث المصرف بالبدء بتبني معايير الاستدامة الاجتماعية والبيئية ضمن تقاريره السنوية، وعدم الاكتفاء بالإفصاح المالي والقانوني، لتعزيز مكانته في المحافل الدولية.

٥. **الاستثمار في التأهيل المهني:** ضرورة إقامة ورش عمل دورية للكوادر المحاسبية والقانونية حول التحديثات الطارئة في "المعايير الدولية" و"القوانين المصرفية"، لضمان بقاء المصرف في حالة تحديث مستمر لمنظومته القانونية.

الجانب التحليلي للفصل الرابع (تعقيب الباحثة):

بناءً على ما تقدم، ترى الباحثة أن النتائج تعكس واقعاً مصرفياً "منضبطاً" يحتاج إلى "تطوير نوعي"؛ فنسبة الالتزام (**٩٣.٣%**) التي تحققت هي نسبة **واقعية وموضوعية**، إلا أن الفجوة المتبقية تتركز في جانب الشفافية المعلوماتية التطلعية. لذا، فإن التوصيات المقترحة تهدف إلى نقل المصرف من مرحلة "تطبيق القانون" فقط إلى مرحلة "الريادة في الإفصاح"، وهو ما سيضمن له استقراراً قانونياً ومالياً طويل الأمد.

الخاتمة

في ختام هذا البحث، الذي ركزنا فيه على **(أثر الإفصاح المحاسبي والشفافية في تحقيق الاستدامة القانونية)** من خلال دراسة حالة مصرف بغداد، وصلنا إلى رؤية جوهرية مفادها: أن المصرف الذي يحرص على تقديم بيانات دقيقة وتقارير واضحة (إفصاح)، ينجح في تعزيز ثقة الجهات الرقابية والمستثمرين (شفافية)، وهو ما يمثل المسار الآمن لضمان استمرارية المصرف بعيداً عن المخاطر القانونية أو العقوبات (استدامة قانونية).

وقد توجت هذه الدراسة بمجموعة من النتائج العلمية والتطبيقية، أهمها: أن الالتزام العالي لمصرف بغداد بمعايير الإبلاغ المالي الدولية (**IFRS**) والتشريعات العراقية النافذة قد ساهم بشكل مباشر في تدعيم "الحصانة القانونية" للمصرف؛ حيث أثبتت النتائج أن الشفافية تعمل كخط دفاع وقائي يقلل من احتمالية حدوث المخالفات المالية ويقلص فجوة المعلومات بين المصرف والجمهور، مما عزز من مكانته في السوق المصرفي.

وبناءً على هذه النتائج، يوصي البحث بضرورة استمرار المصرف في تطوير قنوات الإفصاح الرقمية لضمان تدفق المعلومات للمستفيدين، مع معالجة فجوات الإفصاح عن الخطط المستقبلية، وتعزيز دور وحدات الامتثال (**Compliance**) لتواكب المتغيرات الرقابية الدولية والمحلية بشكل مستمر، مما يضمن ديمومة الاستقرار القانوني للمصرف ضمن بيئة أعمال آمنة.

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر الجزيل والامتنان الكبير إلى أستاذي المشرف الفاضل **(الأستاذ زيد حسنين عبد الامير)**، الذي بفضل توجيهاته السديدة وصبره معي استطعتُ إنجاز هذا البحث وإخراجه بهذا الشكل الرصين، فله مني كل التقدير والاحترام على مجهوده العلمي الكبير. كما أتقدم بالشكر والامتنان لكل من ساعدني وساندني من قريب أو بعيد لإتمام هذا البحث على أكمل وجه.

والحمد لله رب العالمين،،

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر العربية

1. **أبو عجمة، ندى خالد.** (2020). الشفافية الإدارية وعلاقتها بالرضا الوظيفي لدى معلمات المدارس المتوسطة بمدينة أبها. *مجلة العلوم الإنسانية*، 21(4).
2. **بوحديدة، محمد، وقمان، عمر.** (2015). الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي ومدى توافقه مع متطلبات معايير الإفصاح المحاسبي. *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية*، (24).
3. **بوحديدة، محمد، وقمان، عمر.** (2016). متطلبات تحقيق النظام المحاسبي المالي للقواعد والمبادئ العامة للإفصاح المحاسبي (دراسة ميدانية). *مجلة دفاتر اقتصادية*، (12).
4. **الجباوي، محمد، والمسعودي، حيدر.** (2020). أنواع الإفصاح المحاسبي وأثرها في جودة التقارير المالية. *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية*، جامعة الكوفة.
5. **حرب، نعيمة محمد.** (2011). *واقع الشفافية الإدارية ومتطلبات تطبيقها في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة* [رسالة ماجستير غير منشورة]. الجامعة الإسلامية – غزة، كلية التجارة.
6. **حمدان، سارة بنت.** (2020). أثر الإفصاح عن الشفافية والحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السعودية. *مجلة البحوث المحاسبية*، جامعة الملك سعود، 40(2).
7. **الخفاجي، إيمان أحمد جواد.** (2018). *قياس التزام الشركات العراقية للإبلاغ عن الاستدامة وفق مؤشرات P&ESG/ S ومعايير GRI: بحث تطبيقي في عينة من الشركات العراقية المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.*
8. **الدستور التونسي.** (2014). المادة 12، تونس.
9. **الزبيدي، غني دحام.** (2021). أثر الإفصاح المحاسبي في تحقيق الاستدامة القانونية للوحدات الاقتصادية: دراسة تطبيقية في بيئة الأعمال العراقية. *مجلة الإدارة والاقتصاد*، جامعة القادسية، 31(4).
10. **السعدي، آلاء سالم مهدي.** (2021). *قياس مستوى الإفصاح المستدام في ظل التقارير المتكاملة لتعزيز قيمة الشركة: دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة كربلاء، قسم المحاسبة.

11. **شريف، أنفال صابر، ويونس، مي زهير، والسيدية، هاني جبر.** (2023). الرقابة الداخلية ودورها في تعزيز الشفافية: دراسة استطلاعية لآراء عينة من المدققين في الجامعة التقنية الشمالية. *مجلة الجامعة التقنية الشمالية للعلوم الإدارية والإنسانية*، 3(3)، 234-260.
12. **الشمري، محمد وفي عباس، وحسين، مروة محمد.** (2018). *قياس مدى تحقق مؤشرات الشفافية في التقارير المالية المنشورة للمصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2017-2018)*. كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
13. **العامري، عامر عبد اللطيف كاظم، ودواي، جاسم مشتت.** (2011). تأثير الشفافية التنظيمية (OT) في الحد من الفساد الإداري والمالي: دراسة استطلاعية تحليلية لآراء عينة من القيادات الإدارية العليا في المنظمات العراقية. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية*، 17(64).
14. **العبادلة، عبد الرحمن فاتح.** (2019). أثر الشفافية في تعزيز أبعاد المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر موظفي الوظائف القيادية في المؤسسات العامة الأردنية. *مجلة مؤتة للبحوث والدراسات*، 34(2).
15. **عبد السلام، محمد محمود.** (2023). دور الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الاستدامة في تعزيز الثقة في التقارير المالية. *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، جامعة قناة السويس، 14(1).
16. **عبد المالك، زين.** (2015). *القياس والإفصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي: دراسة مجمع صيدال وحدة الحراش (2012-2013)* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر.
17. **عبد الوهاب، محمود أسامة.** (2016). الشفافية الإدارية وأثرها على التميز التنظيمي: دراسة ميدانية على الجامعة المستنصرية. *مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية*، (53).
18. **العجيلي، صالح عبد عايد، والمنديل، ناظر أحمد.** (2018). دور الشفافية في الحد من الفساد الإداري. *مجلة العلوم القانونية*، (عدد خاص بمؤتمر الإصلاح الدستوري والمؤسساتي).
19. **عليوي، هدى أمين.** (2016). قياس درجة الشفافية في الإفصاح المحاسبي للشركات الصناعية العراقية المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية والتوقعات المستقبلية لها. *المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية والإدارية*، جامعة كربلاء، 21(74).

20. **اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (تقرير برونتلاند).** (1987). *مستقبلنا المشترك*. الأمم المتحدة.

21. **محمد، لمى خليل، وحميد، إنعام عادل، ومحمود، محمد عبد الله.** (2025). أثر الإفصاح المحاسبي عن معلومات الاستدامة في عدم تماثل المعلومات: دراسة تطبيقية في عينة من الشركات المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية. *مجلة الإدارة والاقتصاد*، (138).

22. **محمد، نوارة، وحسان، نوارة ناصر.** (2022). مساهمة الإفصاح المحاسبي في تخفيض عدم تماثل المعلومات والحد من تضارب مصالح مختلف الأطراف الفاعلة في المؤسسة. *مجلة دفاتر اقتصادية*، 13(02).

23. **مصرف بغداد.** (2023). *التقرير السنوي والحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2023*. بغداد، العراق.

ثانياً: المصادر الأجنبية (English References)

1. **Richardson, J., & Watson, S. (2022).** Corporate Transparency, Accounting Disclosure, and Legal Sustainability. *Journal of Business Ethics and Compliance*, 38(4).
2. **Weller, A. (2017).** Challenges for Transparency. *Letters and Notes B*.

Abstract

This research aimed to demonstrate the impact of compliance with accounting disclosure of **commercial transactions** on enhancing informational transparency and achieving legal sustainability, applied to the Bank of Baghdad for the year 2023. The research problem lies in questioning the extent to which accurate disclosure of commercial operations and deals contributes to providing legal immunity for the bank against risks of sanctions or compliance suspicions.

The study adopted a descriptive-analytical approach for the theoretical framework and an applied approach using a "Checklist" consisting of (15) items to examine annual reports. The results revealed that the Bank of Baghdad achieved an overall compliance rate of (**93.3%**), reflecting high discipline in disclosing its financial and commercial transactions in accordance with prevailing laws (such as Central Bank Law No. 56 of 2004 and Anti-Money Laundering Law No. 39 of 2015).

The research concluded that legal sustainability is a direct result of compliance with financial reporting standards. While the bank achieved full compliance (**100%**) in the disclosure and legal compliance pillars, the study identified a slight gap in "Forward-looking Transparency" at (**80%**) due to conservatism in disclosing subsequent events and future plans related to commercial activity. The study recommended the need to develop digital disclosure channels to ensure the accurate and real-time flow of commercial information to stakeholders.

Keywords: Accounting Disclosure, Commercial Transactions, Informational Transparency, Legal Sustainability, Bank of Baghdad.

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and
Scientific Research
Al-Mustaqbal University
College of Administrative Sciences
Department of Accounting

Adherence to Accounting Disclosure of Business Transactions and its Role in Enhancing Transparency and Legal Sustainability

A research paper submitted to the Accounting Department Council, College of Administrative Sciences, Al-Mustaqbal University, as part of the requirements for obtaining a Bachelor of Science degree in Accounting.

Submitted by:

Fatima Amer Abdul Kadhim **Banin Sharif Atiya Lafteh**

Supervised by:

M.M. Zaid Hassanein Abdul Amir

1447AH **2026 AD**